التفسير الموضوعي
في
الرسائل العلمية

إعداد

د. القاضي الشيخ أحمد سعيد اللدن

بحث أعد للمشاركة في أعمال

مؤتمر التفسير الموضوعي للقرآن الكريم

كلية الشريعة – جامعة الشارقة

2010

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد الذي أرشد السبيل وأنار الطريق، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

فقد أحببت أن تكون مشاركتي في هذا المؤتمر الكريم الذي دعت إليه كلية الشريعة في جامعة الشارقة مشكورة من خلال إلقاء الضوء على التفسير الموضوعي في الرسائل العلمية، وقد أتاحت لي مشاركتي في التدريس في غير جامعة لمادة التفسير وعلوم القرآن فرصة الإشراف والمناقشة لكثير من الرسائل العلمية في التفسير الموضوعي – ومنها جامعة الإمام الأوزاعي على وجه الخصوص – فكانت هذه الدعوة حافزا لوقفة متأملة في الظاهرة، يستطاع من خلال جمع خواطر، أو إعادة اختبار وتمحيص لمسالك ومناهج، ووضع تقويم وصياغة اعتبار لتوجه ومنحى في هذا اللون من التفسير.

ولا شك بأن الأزمان تعفي على بعض ألوان السلوك المنهجي وتبقي على بعضها وتتبنى لونا من هذه الألوان تزكية وتغنيه وتمده وتثريه. ولاشك أيضا بأن أسباب الإبقاء والإعفاء ليست عتية على التفسير والتوضيح. بل يتاح للذهن أن يمحص الظاهرة عبر عملية تعمق في التفكير، وتأن في التعاطي المنهجي معها. فيتوصل إلى كثير من النتائج والمحاصيل الفكرية الصالحة للكشف عن أسرار للإستبقاء والاعتماد والتبني، وقادر بالتالي على الاختزال والتهذيب والتخلي عن أجزاء من الظاهرة ليست ضرورية لعملية الترقي والتطور والتبلور.

وهذا بعمومه يصدق على كافة ميادين البحث العلمي، كما يصدق على الميدان الذي نحن بصدد الحديث فيه وعنه. وليس لدي أدنى ريب بأن التفسير الموضوعي قطع أشواطا في زمن قصير نسبيا ما كان متاحا له أن يقطعها في الزمن المديد. وذلك عائد إلى أسباب عدة:

1. طبيعة العصر التي انعكست بشكل قوي ومؤثر على كافة نشاطاته وألوان سلوكه. ولم تعد التفاسير التحليلية والمتشعبة والمطولة على تناسب مع روح العصر، المتوثبة والمتسارعة.
2. التعقيدات الاجتماعية، وتوزع الاهتمام الذهني لدى أهل العصر عزز الحاجة إلى توفير الرؤية المتكاملة للقارئ المعاصر عبر دراسة الموضوع، أو الظاهرة، أو المفردة، أو الوحدة، أو المفهوم، أو القاعدة، أو الحكم، أو الأصل في القرآن الكريم مصدر الاستمداد الأول للإيمان والفكر وسلامة التصور.
3. توفر أدوات ووسائل وتقنيات معاصرة لاستكمال التصورات، وإنشاء البنى الفكرية. والانعكسات الذهنية لكل جزيئيات الوجود. مما يكشف عن مستور، ويزيل الغموض عن مجهول في النفس والآفاق، مما لم يكن متاحا في الأزمان السابقة.
4. غنى العصر وثراؤه المعرفي بالموسوعات، والنظريات والمصطلحات مما أتاح لملكة التأليف والتصنيف فرصة الرؤية بطريقة جديدة، قادرة على الإبصار والتمييز والتمعن والتمكن من الخفي، والاستيعاب للمستور. ولايعني ذلك الانتقاص من قدرات وملكات الأقدمين، فتثمين المعطى المعرفي لا يكون إلا بمؤازرة المعيار الزمني، ولولا مساهمة القدامى بإدناء ثمار معرفة التفسير ما كان للمعاصرين أن ينعموا بجل ثماره الآنية.
5. تمكن الباحث المعاصر من شتى تفصيلات وفنون وأجزاء تراثه عبر تقنيات العصر ومنجزاته، فاستطاع أن يستحضر أمات كتب التفسير والفقه اللغة في

أقراص صغيرة تدني البعيد وتذلل العسير، وتوسع موضوع الرؤية، ويجعل الاستقراء أكثر دقة والحكم أشد إصابة.

6. اتساع ظاهرة التخصص، وتنوع المدارك، وتفاوت القدرات مما يعطي للتفسير الموضوعي وجاهة ورجاجة، ويساعد على رؤية النص القرآني بأبعاد اجتماعية وسياسية ونفسية وتاريخية هي انعكاس لنضوج النظريات في كافة الأطر المعرفية، كمفاهيم السلطة ونظرية الحكم، الديموقراطية والشوروية، وأشكال السلوك الفردي والجماعي، ونظريات النصية والألسنية، وفلسفات التأويل والتفسير والموسوعات القانونية، مما أتاح للمختصين أن يرووا النص من خلفياتهم الثقافية المتنوعة ويأتوا بالجديد والممتع والطريف والنادر.

فرض الرقابة المنهجية على لغة البحث

من المعروف لدى الباحثين أن لكل أهل اختصاص علمي منهجا تدعو التقاليد العلمية الى الالتزام بشروطه، وانه لجزء مهم من المنهج العام أن تراعى طبيعة المفردات اللغوية التي يعتمدها البحث، وتشكل سمة أساسية من سماته، فأهل الأدب لهم في حيز الاختصاص مفرداتهم، والفقهاء لهم لغتهم ومفرداتهم ومصطلحاتهم، ويجب في هذا النطاق أن يكون لفن التفسير لغته ومفرداته، وهذا لا يعني بطبيعة الحال الرفض والقطيعة مع بعض مظاهر تطور الأساليب الذي يفرضه تغير الزمن، واتخاذ موقف متزمت منها. غير أنه في الوقت ذاته لا يعني فتح الباب أمام كم هائل من المفردات الوافدة إلى رحاب هذا الفن دون رقيب، لأنه يوشك أن يحدث نوعا من الانقطاع في الروح العلمي القوي الذي ينتظم المسيرة الطويلة لمراحل تطور هذا الفن، ويضفي عليه تلك الوحدة التصويرية.

وهذا المبدأ المنهجي تعرض لاهتزاز عنيف في مجال التفسير الموضوعي عندما تعرضت المنظومة اللغوية التقليدية في كثير من مباحثه وأطروحاته إلى نوع من التفكك والاختراق يوشك أن يزيل بعض سمات المنهجية العامة لهذه المادة ويضحي ببعض خصائصها، لذلك دعت الحاجة إلى وضع حد للانتقال الواسع لكثير من مفردات النقد الأدبي وألفاظ الأساليب الصحفية والصيغ الروائية إلى عالم التفسير الموضوعي، ولا شك بأن الانفتاح الواسع على الدراسات الأجنبية في كثير من الحقول المعرفية، وخاصة في حقل الألسنية قد ساهم إلى حد كبير في ظاهرة التشابه والتماهي بين مباحث الأدب ومناهج النقد فيه، وبين مباحث علم التفسير الموضوعي، كما ظهر هذا التشابه بين الشكل والشكل، وبين الجملة والجملة، وبين الآلية والآلية مما ألحق نقصا في جلال وأبهة وتاريخية الأسلوب. وفتح الباب على مصراعيه لكل باحث أو متسلل. وإن استقبال معظم الجامعات لكافة المباحث والأطروحات بما فيها مواضيع التفسير الموضوعي قد فاقم المشكلة لأن تلك الجامعات ليست مختصة في هذا المجال، مما

جعل عملية ضبط الظاهرة والحد من اتساعها في غاية الصعوبة. إذ تم قبول ومناقشة أكثر من دراسة في الجامعة اللبنانية في حقل إعجاز القرآن وفي مجال الدراسات الإسلامية، في قسمي اللغة العربية والفلسفة مثلا. ونظائر ذلك في الجامعات العربية كثيرة للغاية. ولا يعني ذلك أن هذه الرسائل كانت سلبية في كل المعايير بل فيها من وجوه التجديد ما هو جيد لو وجد إطاره اللغوي، وتأصيله التراثي. ويمكن أن يفيد منها التفسير الموضوعي لو توفرت لها الشروط المنهجية الضرورية. لكن عدم توفر مثل هذه الشروط أحدث مثل هذا الخلل الذي نوضحه بدقة عبر الإشارة إلى هذه الحيثيات بالتمثيل:

1. الخلل في مجال التسلل الجماعي لمفردات الأدب والنقد الذي ظهر في رسالة "التشابه الإئتلاف بين سورتي ص و ق " حيث يقول: " إن الفاصلة تقوم بدور الإحكام والربط بين المعنى والصوت، وهي كثيرا ما تمثل في القرآن الكريم ما يسمى ب (الأونوماتوبيا) وتعني مطابقة الصوت للصورة وإذا كانت الفاصلة تمثل خلاصة الوحدة الموسيقية في الآية، فإن ثمة أنغاما تنسرب خلال الآية كشلال من الأجراس التي تطلقها الحروف والحركات" [1]ثم يقول: "تشكل نسيجا متجانسا عذبا من الترانيم المؤثرة والمدغدغة للسمع والحس الموحية الرنانة"[2] والمتأمل بالنص يجد أن مفردات "الدغدغة" و "الترانيم" و"شلال الأجراس" و "الوحدة الموسيقية" ليست إلا مفردات أدبية تصلح للنقد في حقل الشعر والنثر، في النقد والرواية، والمقالة الأدبية أو الصحفية ليس إلا. ويقول: "إن الجو السائد الذي يخيم على هذه السورة هو الهدوء والإنسيابية والرتابة، وهذا يستدعي التأمل، ويثير الفضول... فالموسيقى تنبعث من خلال الحروف التي تتمازج أجراسها مع بعضها، وتتماوج فيما بينها لتؤلف أمواجا من الترنيمات والألحان الرائعة... حيث تتزاحم أصداؤها وتتداخل كهبوب عذب لطيف مضمخ بالعبق

---

[1] التشابه والإئتلاف بين سورتي"ص" و"ق" الأستاذ محمد الحاج مرعي. معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية ص 108

[2] المرجع السابق ص 108

فتحسه نفحة واحدة رغم تنوع جزئياتها وتعدد مكوناتها... وتفرش ظلالها موسيقى الحروف، وهذا ما يؤكد على أن الإيحاء الذي ترسله ترانيم النغم هو جوهر الإبداع في لوحة المشهد البياني."[1] على أن في الرسالة كثيرا من المعالجات البلاغية الأصيلة.

2. الخلل في مجال اسقاط الاصطلاح البلاغي على النص القرآني: - لقد ظهر مثل هذا الخلل في العديد من الرسائل التي تتعامل مع القرآن الكريم في بعض المواضع كما تتعامل مع النص الأدبي، ولا يواتيها الاستحضار الدائم لشعور الإجلال الذي لا بد منه عند أعمال الذائقة في النص البلاغي القرآني ومنه استخدام لفظ براعة الاستهلال على "فواتح السور" وهو مصطلح بلاغي لجمال مطلع القصيدة وحسن مناسبته للمضمون. وليس لائقا بجلال وعلو شأن كلام الله عز جل لكي ننعت مطالع السور "بالبراعة" لأن البراعة تستنبط معنى الذكاء البشري، مما يوجب صيانة كلام الله تعالى، والاحتياط في إطلاق النعوت البلاغية على آياته، وقد جاءت بعض الرسائل العلمية تحت عنوان: "براعة الاستهلال في فواتح القصائد والسور"[2] وهو ما يمكن استبداله بـ "إشراق المطلع" بنحو ما سماه ابن أبي الأصبع "الخواطر السوانح في أسرار الفواتح" وإن كان البلاغيون قد اصطلحوا على تسميته "ببراعة الاستهلال"[3] فإن بعض الأئمة في فن البلاغة أطلقوا على هذا النوع "جودة المطالع" كالعلامة يحيى بن حمزة في كتاب "الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز"[4] وسماها في معرض الكلام "الافتتاحات" حيث يقول: "فإنك تجد الإفتتاحات في القرآن الكريم على أحسن ما يكون وأبلغه لملاءمة المقصود

---

[1] المرجع السابق ص 198

[2] الاستهلال في فواتح القصائد والسور" للدكتور محمد بدري عبد الجليل ط أولى 1980 (الهيئة المصرية العامة للكتاب) "براعة

[3] انظر كتاب " التبيان في علم المعاني والبديع والبيان" للعلامة شرف الدين الطيبي. عالم الكتب ص 456

[4] كتاب الطراز ، السيد الإمام يحي بن حمزة العلوي اليمني، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية ص 568

بالسورة"[1] فكأن الأليق والأحوط ألا يطلق ذلك على كتاب الله تعالى حتى ولو كان ذلك في معرض الثناء، ونحن لا ننكر أن بعض المفسرين لم يجدوا في مثل ذلك الإطلاق حرجا لأنه أصبح مصطلحا فلا يجب أن يلمح فيه أصل التسمية. ولكن هذا المنطق على ما أرجح مغلوب ومرجوح. لأن المتلقي قد لا يكون مثل هذا المنطق اللغوي جزءا من ثقافته، ولأن الذهن سيبادر في الوهلة الأولى إلى المعنى اللغوي الأول للكلمة قبل الإطلاق الإصطلاحي، فضلا عن أن الإطلاق الإصطلاحي يختزن بوجه من الوجوه المعنى اللغوي، وليس متاحا أن نفرض نوها من الإنقطاع بين كل منهما وإن أتيح ذلك للكاتب والمفسر فلن يتاح للمتلقي.

---

[1] المرجع نفسه ص 568

ضرورة الإلمام بالبعد التراثي لمادة التفسير

ضرورة الإلمام بالبعد التراثي لمادة التفسير بمعناه الواسع كمدخل للتفسير الموضوعي ونعني بالبعد التراثي الإحاطة والتحقق ولو جزئيا من عطاءات رجال التفسير في مختلف مراحل التاريخ الثقافي لهذه المادة، والمعرفة الإجمالية بحركة تطور البنيان المعرفي التدريجي لهذا الفن عبر المطالعة والمقارنة والموازنة مع مراعاة قواعد التلقي وفن علم الدلالة في الأصول، وقواعد النحو والصرف والبيان، لأن فهم النص بجانبه القطعي الدلالة والثبوت، وبجانبه القطعي الثبوت الظني الدلالة لا يكون إلا عبر الأطر المعرفية والطرق الذهنية التي وضعها علماء اللغة والبيان والأصول، وجعلوها مدخلا إلزاميا لفهم "النص" ولا شك بأن هناك تركيبا لغويا واضح الدلالة قطعيها، لا تختلف حول الملكات، ولا تتفاوت في دركه الأفهام على مر الزمان واختلاف البيئات، لكن الجانب الظني الذي لا يكون بتكوينه اللغوي قاطع الدلالة بيَن المعنى يحتاج إلى أكثر من مجرد تحكيم ظاهر المعنى المعجمي للفظ لإدراك معناه والوصول إلى حقيقته، فهو بهذا البعد واسع المجال يقبل أكثر من وجهة نظر، ويتسع لأكثر من رأي، وإن تاريخية النص سمحت للجهد الفكري المتنوع القدرات أن يلج إلى رحابه عبر أنظمة الدلالة المعتبرة في كافة أطرها النحوية والصرفية والبيانية والأصولية. مما يجعل الإحاطة بطريقة تعاطي الأمة مع البعد الظني للنصوص بالغ الثراء والغنى وما تعدد الآراء الإجتهادية الفقهية والمعرفية إلا انعكاس لهذا البعد الظني للنص، وقبول الآراء المختلفة الخاضعة بكل تفاصيلها للقوانين المسلمة لطرق فهم المعطى اللغوي عند طبقة العلماء المخولة أن تضيئ وتبين وتقدم المعنى المقصود للآية أمر مسلم لا ينبغي أن يتطرق إليه الريب.

وعليه فإن أحدا من العلماء المؤهلين بخلفيتهم اللغوية للاستقبال العقلي والذهني للنص وإعمال مداركهم فيه ليس له أن يدعي أن النص الظني قد استنفذ معطياته، وأن الكلام فيه قد استوفى كل مضامينه، ولم يبق بعد مجال لمستزيد، وأن الأولين قد أتوا

على كل الوجوه، وأدركوا كل المراد، وما على اللاحق إلا أن يسير على قدم السابق. بمعنى أن فهم النص بكليته، بما يتسع له النص وتتصدى لأبعاده القرائح، وتتمكن منه القدرات. لأن المعطيات والقرائن التي تنضج بها البيئات وتكشف عنها الأزمنة جزء من الوسائل الضرورية لفهم خبيات النص المتعالي على قيدي الزمان والمكان. مما يؤكد على إمكانية التجديد والإثراء المصونة من مخاطر الانزلاق والانحراف.

ولا شك بأن المساهمة المعاصرة في حقل التفسير الموضوعي يجب أن تأخذ في اعتبارها أن عطاءها التكاملي في هذا الحقل لا يرتجى له ثمر معرفي أصيل إن لم يتم اعتماد جهد السابقين واجتهادهم في حقلي الفقه والتفسير مدخلا ازاميا لأي جهد معاصر في حقل التفسير الموضوعي. إن كان لهم ثمة من كلام فيه، أو كلام قريب منه. لأن آراء الأولين في فهم النص لها فضل الأسبقية في النظر والتمعن في النص في ظروف أكثر مؤاتاة لفهمه والوصول إلى أعماقه نظرا للقرب الزمني من عصر الرسالة، وللتمرس باللسان العربي الذي به النص. وللتوفر أكثر لوسائل التحمل والتلقي، وللنقاء النسبي لجو الثقافة الدينية العام. ونظرا لأن عطاءات السابقين كانت محل نظر واختبار وتدقيق من العلماء اللاحقين، فإن احتمال الخطأ يصبح ضئيلا دون أن يكون عرضة للنقد والتفكيك والتقييد والتفنيد حسب الاقتضاء. والعطاء الذي خضع لاختبار الأزمان، وكان موضوعا لمراجعة الأنظار، يصبح جزءا من التراث الثقافي ذا أرجحية واعتبار.

فليس من حق أحد خاصة في التفسير االموضوعي أن يدعو إلى إسقاط حلقة التراث والهبوط المفاجئ على التفسير دون مؤهلات وشروط وضوابط، لأن النمط من السلوك المنهجي يستبطن إلغاء ضروريا لشرط بالغ الموضوعية وهو شرط الاتصال المعرفي والفصل التعسفي بين النص كفاعل والبيئة المعرفية للمتلقي كمنفعل. وإن اختبار صحة الدلالة لا تنضبط بكافة أبعادها إلا من خلال قوانين الفهم المعتمدة عند المتلقين. ويصبح لنفسه بنفسه الخلل الذي يقع فيه بعض أفراد ذلك العقل الكلي.

وإن تجاوز بعض المفسرين الموضوعيين لهذا الشرط المنهجي الضروري أدى إلى مباحث عصرية غريبة عن بيئة التفسير ببعده التراثي وجعل مباحثهم على شفا جرف من التحريف إن لم نقل أنها افتأتت وحرفت.

وظاهرة الهجوم على مباحث علوم القرآن وعلى مباحث التفسير الموضوعي ظاهرة معاصرة سمح لها بالتوسع والانتشار كثرة الجامعات وكثرة حملة الألقاب العلمية في مجالات شتى وتعذر وجود مرجعية دينية واسعة الاختصاص، تحول بين غير المختصين وبين الدخول إلى رحاب البحث الديني بوجه عام والتفسير الموضوعي بوجه خاص، ولعل بعض مفسرينا المعاصرين قد شجعوا هذه الظاهرة، يقول سيد قطب: " ودخلت المعاهد العلمية فقرأت تفسير القرآن من كتب التفسير وسمعت تفسيره من الأساتذة، ولكنني لم أجد فيما أقرأ أو أسمع ذلك القرآن اللذيذ الجميل الذي كنت أجده في الطفولة والصبا، وا أسفاه! لقد طمست كل معالم الجمال فيه، وخلا من اللذة والتشويق...

وعدت إلى القرآن أقرؤه في المصحف لا في كتب التفسير، وعدت أجد قرآني الجميل الحبيب وأجد صوري المشوقة اللذيذة"[1]

ومثل هذا الكلام يشجع على إسقاط حلقة التراث، وإن أذواق أهل العلم المتخصصين ليست كأذواق الصحفيين والأدباء، فالكتابة الراقية في فن التفسير وفي الأذواق العالية للمفسرين تأبى التسامح بإدراج المفردات الصحفية والروائية التي يستخدمها قطب في تفسيره وفي مباحثه إلى رحاب هذا الفن لأن من يستشعر عظمة وعلو شأن النص القرآني يقرظه بجنس المفردات التي يقرظ بها ديوان شعر فألفاظ "قرآني" و "اللذة" و "المشوقة اللذيذة" و "القرآن اللذيذ الجميل" فيها جرأة على المقام

---

[1] التصوير الفني في القرآن، سيد قطب، دار المعارف بمصر 1975

وليس فيها أدنى خلابة فإن مشاعر التبجيل تفرض نوعا من الألفاظ غير هذه الموازنة بين العديد من المقاصد.

مطلوب منهجيا أن يكون في البحث العلمي مقصود "أهم" أو المقصود "الأساسي" أو المقصود "الأم" أو "الرئيس" كي ينشأ عن ذلك مقصودات تبعية بمعنى أنها مهمة وضرورية للبحث ولكن لا بذاتها ولا لعينها بل لأنها تخدم المقصود "النهائي" "الأم" "الرئيس" ويترتب على ذلك أن تتم الموازنة بين الجهود وأن تبذل من أجل هذا المقصود باعتباره الثمرة النهائية والمطلوبة بذاتها وبعينها الجهود الأساسية والكبرى، وأن تبذل جهود دون ذلك للمقصودات التبعية التي لم تقصد لذاتها بل لأنها تخدم المنهج العام المرشح للوصول إلى نتائجه وثمرتته المقصودة بذاتها.

ولعل غياب عنصر الموازنة هو من اهم وجوه النقد التي توجه إلى الرسائل العلمية، لأن الباحثين يغرقون في المقدمات والتفاصيل وربما تفاصيل التفاصيل التي تحدث نوعا من الشروخ للبنية الداخلية للرسالة، وتوهي من خيوط الربط الداخلي للموضوع بمقدار اختلال وغياب عنصر الموازنة. فمثلا عند معالجة موضوع السنن الإلهية[1] الذي كان عنوانا للعديد من الرسائل تعددت مناهج الباحثين لكن كان التحول إلى التاريخ القصصي للأنبياء "قاسما مشتركا" على حساب إعمال النظر جزئيا في السنة الإلهية ذاتها. وإذا توجه النقد إلى هذه الناحية في تلك الرسائل لا يغض من "مضامينها" الأخرى. غير أن هذه المضامين لا تأبى الإنضواء تحت عنوان آخر لرسالة علمية عنوانها "الأنبياء في القرآن"أو "الملامح العامة لدعوات الرسل" ولو كانت المضامين على علاقة وثيقة بالعنوان أو هي انعكاس دقيق له لأبت المضامين أن تنصاع إلا لخصوص العنوان الذي نمت وتشعبت تحت إطاره.

---

[1] انظر "الاعتبار بالآثار" ، هدى حسن الطويل، كلية الشريعة-جامعة بيروت الإسلامية
و "لا يرفع البلاء عن العباد إلا بتغيير واقع الفساد"، الشيخ عبد الغني صافي، دار الرشاد

وهناك عنوان آخر لرسالة علمية هو "الصلاح في القرآن الكريم" تجلى فيها هذا الإشكال المنهجي - على ما تضمنه من إيجابيات – فطغت بعض العناوين على حصة العناوين الأخرى واقتحمت بعض المباحث الأجنبية عن الموضوع أو ذات الصلة الواهية به مساحة ليست بالضئيلة من صفحات الأطروحة. فمبحث "معرفة النفس الإنسانية" كان ضمن مباحث هذه الأطروحة ممتدا على مدى أربع وثلاثين صفحة وعلاقته بالصلاح ليست العلاقة التي تستوجب مثل هذا البسط في طريقة المعالجة ولا التعريج على أراء الفلاسفة فضلا عن خلوه من الشريط الفكري المتجه بكل الجزئيات المعرفية إلى هدف مركزي تصوري.

وواكب هذا الخلل المنهجي خلل منهجي آخر دعت إلية مسلمة ذهنية عند الباحث مقتضاها أن الصلاح نوع من التعامل مع الله تعالى، وأن التعامل مع ذي الجلال يقتضي معرفة كل أسمائه، فامتد تبعا لذلك مبحث تعريف أسماء الله الحسنى على مدى تسع عشرة صفحة، وعلى هذا المنوال الاسترسالي كان الكلام عن عجائب الخلق على أنها جزء من التعامل مع الكون الذي هو أحد مقتضيات الصلاح في تصور الباحث.

التفسير الموضوعي في مواجهة التفسير الأدبي

إن كثيرا من الباحثين المعاصرين هبطوا على التفسير الموضوعي من أجواء الثقافة العصرية المشبعة بالمباحث النقدية والأدبية والروائية، لذلك اتسمت مناهجهم بصبغة الأدب وقيمه وربما أهدافه. وحدث نوع من الغربة والشحوب على أجواء البحث بسبب فرض معايير وأجواء النص الأدبي على جو القرآن وكنوزه التعبيرية. وهنا سيحدث نوع من الإشكال المنهجي بين وظيفة الشعر العربي القديم كمفتاح للنص، وبين وظيفة الثقافة الشعرية العربية المعاصرة لتلوين أجواء النص وفرض المفاهيم عليه، ولا شك بأن هذا يبدو جليا في الدراسة التي جاءت تحت عنوان "السيدة مريم في القرآن الكريم"[1] قراءة أدبية للباحثة حسن عبود وقد كان العنوان واضحا في تصنيف الدراسة ضمن القراءة الأدبية وليس التفسيرية الصرفة. حيث انصب جهد الباحثة في تحليل القسم القصصي وتقسيمه بنيويا ومحوريا إلى وحدات، وقد انتقلت إلى المعالجة الحرفية والتعبيرية بوصفها جزءا من الرحلة نحو المعنى، واستخدمت آلية الرصد اللغوي لبنية كل من الفعل والفاعل الصرفية. وتركيز الضوء التحليلي من وجهة نظرها على الألسنية، والأبعاد الصوتية والجرسية التي تظهر في صورة التكرار لبعض الحروف والكلمات والتعابير. وهذا في تصور الباحثة له علاقة بشخصية مريم عليها السلام ذات المكانة الخاصة في المسيحية، والأنثى/ المثال في الإسلام، وكأن النص القرآني أراد من خلالها أن يبلور صورة الأنثى والأم التي يعرض لها القرآن في غير سياق. لأنها أكثر النساء هيبة لدى النبي والمتلقين للرسالة، ولا يقف أمر الباحثة عند هذا الحد بل تتوغل في بعض نصوص العهد الجديد، وتزعم أن القسم القصصي لسورة مريم يمتزج فيه ويذوب الشكل الإنجيلي كما في إنجيلي لوقا ومتى، والشكل الشعري كما في قصيدة المديح، كأنها تقول بأن النص القرآني تلوح فيه أو له علاقة بالتراث المسيحي الأدبي،

---

[1] السيدة مريم في القرآن الكريم، حسن عبود، دار الساقي 2010

وبالتراث العربي الأدبي الشعري، وهذا لعمري ما ينبغي أن يكون موضع نقد وتحليل من الدارسين لتقدير مدى خطورة إنهيار الضوابط وفوضى التداخل بين الأدب والدين وانعكاسه بشكل أو بآخر على العقدي، لا سيما وأن الباحثة دخلت في أنواع من المقارنات والمقاربات والإدعاءات تحتاج إلى كثير من الجهد لتطويق الظاهرة التي هي إحدى مفرداتها.

وبخط مواز لهذا المنحى الأدبي ذي السمة الوافدة والطارئة على أجواء الدراسات القرآنية نجد ظاهرة غزو المصطلح اللغوي الدخيل في سياق المقاربات وعمليات التحليل النصي، وهذا يتجلى واضحا في أطروحة "الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم" [1] حيث أدخلت الأطروحة إلى مجال الدرس القرآني كثيرا من المصطلحات التي لها نظائرها في تراثنا الثقافي القديم، وكثيرا من آليات التفكير وصور القضايا التي لها أيضا أمثالها في كتب المنطق ومناهج الفكر من أمثال مصطلح "التحويل" الطارئ و "الجملة التوليدية" أو "الوحدة الإسنادية" و "التحويل الجذري" و "التحويل المحلي" و " التحويل بالترتيب" و "التحويل بالحذف" و " التحويل بالاستبدال" الذي يشرحه فيقول: " إذا كان من أصول البنوية التوزيع، وهو منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة بلومفيلد يقوم بتوزيع وحدات لغوية بطريقة استبدال وحدة لغوية بأخرى لها السمات التوزيعية نفسها"[2]

وقد حفلت هذه الرسالة بكثير من الأساليب والتراكيب وطرق العرض بعيدة كل البعد عن آليات ومفردات ومصطلحات البحث المعروفة عند المفسرين والباحثين في حقل علوم القرآن، واعتمدت مناهج وآليات غربية في تفسير النص القرآني الذي نزل بلغة عربية على قوم عرب فلا بد أن تعتمد أساليب وتراكيب ومفاهيم وقوانين هذه اللغة لفهم القرآن، وهل يتصور أن الغربيين يمكن أن يفيدوا من آليات وقوانين اللغة العربية

---

[1] الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم، د. بو معزة رابح ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2008

[2] المرجع السابق ص 29

للدخول إلى معاني الكتب الغربية. وبالرغم من أن الباحث وضع كثيرا من مراجع اللغة العربية في النحو وغيره، غير أن طريقة التعبير التي سادت المباحث كلها تكاد تكون مستعجمة مستغلقة وشديدة التكلف.

ولم يكن مثل هذا المنهج حكرا على "بو معزة" بل نسج على منواله غير باحث منهم د. فتحي محمد اللقاني في أطروحته "الأمثال القرآنية" دراسة في معايير النصية ومقاصد الاتصال، والأفق الذي تتحرك فيه المباحث هو نفس الأفق الذي تحرك فيه "بو معزة" ولا شك بأن المثل الأعلى الذي احتل عقل كل منهما هوهو، فوضع الباحث مداخل نظرية للأبحاث مثل: "التعريف بالمقبولية" ومصطلح "الفعالية" و "الملاءمة" ويضرب لنا مثلا فيقول: "وقد تتعرض بعض النصوص إلى سوء تأويل لأن القارئ لا يعتمد على السياق في استنباطه للمعاني المقصودة أو ما أطلق عليه "جرايس" المعاني الضمنية Implicatures للخطاب"[1] وكأن الباحث لم يجد مثل هذه المعلومة الخطيرة إلا في كتب القوم ومراجعهم وكأن التفسير بقي ردحا من الزمن ينتظر أن يمن عليه الفكر الغربي بمثل هذه القاعدة التي ليس لها نظير في ثقافة اللغة التي نزل فيها القرآن حتى كان هذا الظفر العظيم بمثل هذه القاعدة، التي من خلالها تأتى للمسلم أن يدخل إلى رحاب النص، وهذا ما لا يخفى على أحد من العاملين والباحثين في هذا الحقل بطلانه.

---

[1] المرجع السابق ص 408

إيجابيات الرسائل العلمية

لقد عرضنا لبعض الجوانب السلبية في معيار النقد، والتي تحتاج إلى لون من الضبط والاحتياط في مجال التجديد والإفلدة من التقدم العلمي والتقني الكوني. ولا ينبغي أن يتسم النقد بالتشدد والتزمت. إلى درجة نعت ظاهرة التفسير الموضوعي في كثير من جوانبها بالسلبية، بل يجب أن يكون النقد موضوعيا وهادفا ومثمرا، لكي يرشد مسيرة التفسير الموضوعي بإضافة بعض الضوابط المنهجية التي يتم التمكن من خلال الإلتزام بها من تطويق نقاط السلب. وترسيخ جوانب الإيجاب التي يمكن إيجازها على الوجه التالي:

1. إضفاء الرقابة على منهج التفسير الموضوعي من قبل المؤسسات الدينية الجامعية عبر الأساتذة ذوي الإختصاص إشرافا ومناقشة، لألا يتفرد الباحث برؤيته الآحادية، ويرتكب مجازفات ومفارقات، يتعذر تطويقها في زمن تصعب فيه الرقابة، وتنقية المفاهيم.
2. نشأة الرسالة وتشكلها في تربة ثقافية ملائمة، وخضوع مباحثها لقوانين وأجواء البيئة الثقافية الدينية، مما يصون مباحثها من محاولات التوظيف والفرض والاعتساف، ويحميها من غوض الباحث إن كان له ثمة من غرض سلبي، ويجعل مباحثها متلائمة مع مقاصد الشريعة، ومتكاملة مع فنون المعارف الإسلامية الأخرى لأن المعارف الإسلامية العامة في كافة حقول المعرفة تتكامل، ولا يتصور التحليق في فن من فنونها بمعزل تام عن سائر الفنون، كما يحميها في الوقت نفسه من الانزلاق والانحراف بسبب جهل الباحث وعدم إحاطته.

3. إمكانية حيازة التصور المعرفي لموضوع ما بكافة ظروفه وأسبابه ومقدماته وتفاصيله ونتائجه في مدة زمنية قصيرة تلبية لحاجة الإنسان المعاصر الذي حاصرته المطالب، ووزعت اهتمامه الحاجات، مما يتعذر معه جمع أطراف الموضوع والإلمام بأبعاده، والإحاطة بكليته إلا من خلال التفسير الموضوعي.
4. صياغة المفاهيم الإسلامية القديمة لشتى عناوين التفسير الموضوعي بلغة العصر مما يساعد على الإستيعاب، ويسحب من طريق المتعطش إلى المعرفة الإسلامية عائق اللغة الأكاديمية القديمة، لتحل محلها لغة العصر المبسطة التي تعتمد الصياغة السهلة والأسلوب المباشر لتوصيل المعلومة التي كان الوصول إليها يقتضي التغلب على صعوبات اللغة كمفردات معجمية قوية، وكتراكيب مرصوفة وفق أنظمة التعابير النحوية والصرفية التي تحتاج إلى استعداد في الموهبة، وطول مران، وتلق على استاذ، وسعة اطلاع، وليس ثمة من جهة أو مرجعية أولى من الجامعة في تولي هذه المهمة نظرا لعلاقتها بالقديم، وامتلاكها كل حيثيات التجديد.
5. إجراء المراقبة العلمية للمعاني المستجدة لكثير من النصوص التي لم تكن ضمن إحتمالات التفسير القديم للنص بفضل تصور الإنسان الجديد لكثير من مظاهر الكون الذي حل مكان التصورات الخاطئة له. مما يدل على أن القرآن الكريم فوق الزمن، بينما يعبر العطاء الفكري للإنسان عن ثقافة زمنه ليس إلا، وإن إجراء مثل هذا النوع من المراقبة مهم للغاية لضمان التحكم بظاهرة التفسير العلمي للقرآن وهي من أهم عناوين التفسير الموضوعي.